

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أبو النصر مدحت ، أساسيات إدارة الجودة الشاملة، ب ط، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- 2- أحمد القيسي عامر قاسم ، الحماية القانونية للمستهلك، دراسة في القانون المدني والمقارن، طبعة الأولى ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،2002.
- 3- أحمد بدر أسامة ، حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني -دراسة مقارنة-، ب ط، دار الجامعة للنشر، مصر، سنة 2005.
- 4- أقصاصي عبد القادر ، الإلتزام بضمان السلامة في العقود- نحو نظرية عامة-، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
- 5- الرفاعي أحمد محمد ، الحماية المدنية للمستهلك إزاء المضمون العقدي، ب ط، دار النهضة العربية ، مصر، 1994.
- 6- السعدي محمد صبري ، شرح القانون المدني الجزائري - النظرية العامة للإلتزامات - ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، دار الهدى ، الجزائر ، 2004 ،
- 7- بن بوخميس علي بولحية ، القواعد العامة لحماية المستهلك والمسؤولية المترتبة عنها في التشريع الجزائري، ب ط، دار الهدى، الجزائر، سنة 2002.
- 8- بودالي محمد ، مدى خضوع المرافق العامة ومرتفقيها لقانون حماية المستهلك، مجلة الادارة، مركز التوثيق والبحوث الادارية، الجزائر، عدد24 ، سنة2002 .
- 9- بودالي محمد ، مسؤولية المنتج عن منتجاته المعيبة-دراسة مقارنة-، ب ط، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- 10- بودالي محمد ، شرح جرائم الغش في بيع السلع و التدليس في المواد الغذائية والطبية -دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، مصر، 2005.
- 11- بودالي محمد ، حماية المستهلك _ دراسة مقارنة _ ، ب ط، دار الكتاب الحديث، مصر، 2006 ،
- 12- بودالي محمد ، الشروط التعسفية في العقود في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر، ب ط، الجزائر، 2007.

- 13- جعفر علي محمد ، المبادئ الأساسية في قانون العقوبات الإقتصادي وحماية المستهلك، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2009 .
- 14- دمدوم كمال ، رؤساء المجالس الشعبية البلدية ضباطا للشرطة القضائية، ب ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004.
- 15- سي يوسف حرية زهية ، المسؤولية المدنية للمنتج، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 16- عبد الباقي عمر محمد ، الحماية العقدية للمستهلك- دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون -، ب ط، منشأة المعارف ، مصر، 2004.
- 17- عبده إمام محمد محمد ، الحق في سلامة الغذاء من التلوث في التشريعات البيئية -دراسة مقارنة في القانون الإداري - ، ب ط، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مصر، 2004.
- 18- علي خلف أحمد محمد محمود ، الحماية الجنائية للمستهلك في القانون المصري و الفرنسي و الشريعة الإسلامية- دراسة مقارنة-، ب ط، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2005.
- 19- علي علاء عباس ، ولاء المستهلك، ب ط، الدار الجامعية، مصر، 2009 .
- 20- فتاك علي ، تأثير المنافسة على الإلتزام بضمان سلامة المنتج، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007 .
- 21- فتاك علي ، حماية المستهلك و تأثير المنافسة على ضمان سلامة المنتج_ وفقا لقانون حماية المستهلك و المنافسة الجزائريين الجديدين_، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.
- 22- فلالي علي ، الإلتزامات - النظرية العامة للعقد -، الطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005.
- 23- مغازي محمد عبد الله ، الحق في تكوين الجمعيات والؤسسات الأهلية، ب ط، دار الجامعة الجديد، مصر، 2005.
- 24- موسى إبراهيم عبد المنعم ، حماية المستهلك-دراسة مقارنة-، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.

ب - المذكرات والرسائل الجامعية:

- 1- إبراهيم هانية ، الحماية المدنية للمستهلك في ظل القانون 02/04 المتعلق بالممارسات التجارية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة -1-، سنة 2013.

- 2- أرزقي زوبير ، حماية المستهلك في ظل المنافسة الحرة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2011.
- 3- جرعود الياقوت ،عقد البيع وحماية المستهلك في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2002 .
- 4- حامق ذهبية، الإلتزام بالإعلام في العقود ، رسالة دكتوراه دولة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2010.
- 5- حساني علي، الإطار القانوني للإلتزام بالضمان في المنتوجات دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، سنة 2012.
- 6- حدوش فتيحة ، ضمان سلامة المستهلك من المنتوجات الخطرة في القانون الجزائري على ضوء القانون الفرنسي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2010.
- 7- حدوش كريمة ، الإلتزام بالإعلام في إطار قانون 03/09 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، سنة 2012.
- 8- خامر سهام ، آليات حماية المستهلك في التشريع الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، سنة 2013.
- 9- زعبي عمار ، حماية المستهلك من الاضرار الناتجة عن المنتوجات المعيبة ، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، سنة 2013 .
- 10- شعباني نوال ، إلتزام المتدخل بضمان سلامة المستهلك في ضوء قانون حماية المستهلك و قمع الغش، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، سنة 2012.
- 11- صياد الصادق ، حماية المستهلك في ظل القانون الجديد رقم 03/09 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة -1، سنة 2014.
- 12- علال سميحة ، جرائم البيع في قانون المنافسة والممارسات التجارية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة، سنة 2005.
- 13- قونان كهينة، ضمان السلامة من أضرار المنتجات الخطيرة، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010 سنة .
- 14- معاشو أحمد، المسؤولية عن الاضرار الناجمة عن المنتجات المعيبة- دراسة مقارنة-، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق جامعة الجزائر، سنة 2013 .

ت - المقالات:

- 1- بن بوخميس علي بولحية، جهاز الرقابة و مهامه في حماية المستهلك، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، عدد 1، جزء 39، 2002.
- 2- بن عنتر ليلي ، جمعيات حماية المستهلك، موجودة أو تحتاج إلى وجود، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، العدد 2، 2010.
- 3- بوتوشنت عبد النور ، دور جمعيات حماية المستهلك في ضمان أمن المستهلك، مجلة العلوم القانونية، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عدد 12، 2008.
- 4- بودالي محمد ، "مدى خضوع المرافق العامة ومرتفعيها لقانون حماية المستهلك"، مجلة الإدارة، مركز التوثيق والبحوث الإدارية، الجزائر، العدد 24، سنة 2002.
- 5_ كتو محمد الشريف ، حماية المستهلك من الممارسات المنافسة للمنافسة، مجلة الإدارة، عدد 23، 2002.
- 6_ محجوب علي جابر، ضمان سلامة المستهلك من الأضرار الناشئة عن عيوب المنتجات الصناعية، مقال منشور لمجلة الحقوق الكويتية الصادرة عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، العدد 4 ، ديسمبر 1996.
- 7- موالك بخة ، الحماية الجنائية للمستهلك في التشريع الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية، الجزائر، عدد 2، جزء 37، سنة 2002.

ث- ملتقيات

- 1- سي يوسف زاهية حورية ، "الالتزام بالإفشاء عنصر من عناصر ضمان السلامة"، الملتقى الوطني حول "حماية المستهلك و المنافسة"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، يومي 17 و 18 نوفمبر 2009 ، ص 05.
- 2- صبايحي ربيعة ، "حول فعالية أحكام و إجراءات حماية المستهلك في القانون الجزائري"، الملتقى الوطني حول "حماية المستهلك و المنافسة"، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، يومي 17 و 18 نوفمبر 2009 .
- 3- طيبي عبد المجيد ، الضبط الإداري و دوره في حماية المستهلك من خلال اختصاص الهيئات اللامركزية، الملتقى الوطني حول "حماية المستهلك و المنافسة" ، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، يومي 17 و 18 نوفمبر 2009.

ج - القوانين:

- 1- الأمر رقم 155/66 المؤرخ في 08/06/1966 يتضمن قانون الإجراءات الجزائية، الجريدة الرسمية عدد 48 بتاريخ 10/06/1966، المعدل و التتم، بموجب قانون رقم 22/06 المؤرخ في 20/12/2006، الجريدة الرسمية عدد 84 بتاريخ 24/12/2006.
- 2- الأمر رقم 156/66 المؤرخ في 08/06/1966 يتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم بالقانون رقم 14/11 المؤرخ في 02/08/2011، الجريدة الرسمية عدد 44 بتاريخ 10/08/2011.
- 3- الأمر رقم 58/75 يتضمن القانون المدني الجزائري ، المؤرخ في 26/09/1975 ، القانون رقم 05/07، المؤرخ في 13/05/2007، الجريدة الرسمية عدد 31 بتاريخ 13/05/2007.
- 4- الأمر رقم 95/75، المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون التجاري المعدل بالمرسوم التشريعي 08/93 المؤرخ في 25/04/1993 والأمر 23/96 المؤرخ في 09/05/1996، والأمر 27/96 المؤرخ في 09/12/1996.
- 5- قانون رقم 04/88، مؤرخ في 12/01/1988 المتعلق بالقواعد المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.
- 6- قانون رقم 02/89، المؤرخ في 07/02/1989 يتعلق بالقواعد العامة لحماية المستهلك، الجريدة الرسمية بتاريخ 09/02/1989،(ملغى).
- 7- قانون رقم 05/91 المؤرخ في 16/01/1991 المتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، جريدة الرسمية عدد 03 بتاريخ 16/01/1991، المعدل والمتمم بموجب الأمر رقم 30/96 المؤرخ في 21/12/1991، الجريدة الرسمية عدد 81 بتاريخ 22/12/1992.
- 8- الأمر رقم 03/03 المؤرخ في 19/06/2003 يتعلق بالمنافسة، الجريدة الرسمية عدد 43 بتاريخ 20/06/2003، المعدل والمتمم بالقانون رقم 05/10 المؤرخ في 15/08/2010، الجريدة الرسمية عدد 46 بتاريخ 18/08/2010.

- 9- قانون رقم 02/04 المؤرخ في 23/06/2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية ، الجريدة الرسمية عدد 41 بتاريخ 27/06/2004 ، المعدل والمتمم بالقانون رقم 06/10 المؤرخ في 15/08/2010 ، الجريدة الرسمية عدد 46 بتاريخ 18/08/2010.
- 10- قانون رقم 04/04 المؤرخ في 23/06/2004 المتعلق بالتقييس ، الجريدة الرسمية عدد 41 بتاريخ 23/06/2004.
- 11- قانون رقم 08/04 المؤرخ في 14/08/2004 ، يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية ، جريدة رسمية عدد 52 بتاريخ 22/08/2004 ، المعدل و المتمم بالقانون 06/13 المؤرخ في 23/07/2013 ، الجريدة الرسمية رقم 39 ، الصادرة في 31/07/2013.
- 12- قانون رقم 10/05 ، المؤرخ في 20/06/2005 ، الجريدة الرسمية عدد 44 بتاريخ 26/06/2005 ، يعدل ويتمم القانون المدني.
- 13- قانون رقم 09/08 المؤرخ في 25/02/2008 ، المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الادارية ، الجريدة الرسمية عدد 23 المؤرخة في 23/04/2008.
- 14- قانون رقم 12/08 المؤرخ في 25/06/2008 ، الجريدة الرسمية عدد 36 بتاريخ 02/06/2008 يعدل ويتمم الأمر 03/03 المتعلق بالمنافسة.
- 15- قانون رقم 03/09 ، المؤرخ في 25/02/2009 ، المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش ، الجريد الرسمية عدد 15 بتاريخ 08/03/2009.
- 16- قانون رقم 10/11 المؤرخ في 22/06/2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية عدد 37 بتاريخ 30/07/2011.
- 17- قانون رقم 06/12 المؤرخ في 12/01/2012 المتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية عدد 2 بتاريخ 15/01/2012.

18- قانون رقم 07/12 المؤرخ في 21/02/2012 يتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية عدد 12 بتاريخ 29/02/2012.

ح- المراسيم

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 146/87 المؤرخ في 30/06/1987 يتضمن إنشاء مكاتب لحفظ الصحة البلدي، الجريدة الرسمية عدد 27 بتاريخ 01/07/1987.
- 2- المرسوم التنفيذي 39/90 المؤرخ في 30/01/1990 يتعلق برقابة الجودة وقمع الغش، معدل و متمم بالمرسوم رقم 315/01 المؤرخ في 16/10/2001 الجريدة الرسمية عدد 05 الصادرة بتاريخ 17/10/2001.
- 3- المرسوم التنفيذي رقم 90-266 المؤرخ في 15/09/1990 والمتعلق بضمان المنتجات والخدمات، الجريدة الرسمية عدد 40 بتاريخ 19/09/1999.
- 4- المرسوم التنفيذي رقم 366/90 المؤرخ في 10/11/1990 المتعلق بوسم المنتجات المنزلية غير الغذائية و عرضها، الجريدة الرسمية 50 بتاريخ 21/11/1990.
- 5- المرسوم التنفيذي رقم 367/90 المؤرخ في 10/11/1990 المتعلق بوسم السلع الغذائية و عرضها ،الجريدة الرسمية عدد 50 بتاريخ 10/12/1990، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 484/05 المؤرخ في 22/12/2005 المتعلق بوسم السلع الغذائية، جريدة الرسمية عدد 83 بتاريخ 25/12/2005 .
- 6- المرسوم التنفيذي رقم 91/04 مؤرخ في 23/01/1991 تعلق بالمواد المعدة لكي تلامس الأغذية و بمستحضرات تنظيف هذه المواد، الجريدة الرسمية عدد 4 بتاريخ 23/01/1991.
- 7- المرسوم التنفيذي رقم 53/91 المؤرخ في 03/02/1991 متعلق بالشروط الصحية المطلوبة عند عملية عرض الأغذية للإستهلاك، الجريدة الرسمية عدد 9 بتاريخ 27/02/1991.

- 8- المرسوم التنفيذي رقم 355/96 المؤرخ في 19/10/1996 المتضمن إنشاء شبكة مخابر التجارب وتحاليل النوعية، وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية عدد 62 بتاريخ 20/10/1996، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 459/97 المؤرخ في 01/12/1997.
- 9- المرسوم التنفيذي رقم 145/01 المؤرخ في 06/06/2001 المتعلق بشروط ممارسة نشاط الخباز و الحلواني و كفييتها، الجريدة الرسمية عدد 32 بتاريخ 10/06/2001.
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 453/02 المؤرخ في 21/12/2002 يحدد صلاحيات وزير التجارة ، الجريدة الرسمية عدد 85 بتاريخ 22/12/2002.
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 454/02 المؤرخ في 21/12/2002 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة ، الجريدة الرسمية عدد 85 بتاريخ 22/12/2002، المعدل و التتم بالمرسوم التنفيذي رقم 18/14 المؤرخ في 21/01/2014، الجريدة الرسمية عدد 4 بتاريخ 26/01/2014.
- 12- المرسوم التنفيذي 331/04 مؤرخ في 18/10/2004 يتضمن تنظيم نشاطات صنع المواد التبغية واستيرادها وتوزيعها ، الجريدة الرسمية عدد 66 بتاريخ 20/10/2004.
- 13- المرسوم التنفيذي 464/05 المؤرخ في 06/12/2005 المتعلق بتنظيم التقيس و سيره، الجريدة الرسمية عدد 80 بتاريخ 11/12/2005.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 466/05 المؤرخ في 06/12/2005 المتضمن إنشاء الهيئة الجزائرية للإعتماد وتنظيمها وسيرها" ألجيراك "، الجريدة الرسمية عدد 80 بتاريخ 11/12/2005.
- 15- المرسوم التنفيذي رقم 468/05 المؤرخ في 10/12/2005 المحدد لشروط تحرير الفاتورة و سند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية عدد 80 بتاريخ 11/12/2005.
- 16- المرسوم التنفيذي رقم 467/05 المؤرخ في 10/12/2005 المحدد لشروط مراقبة مطابقة المنتجات المستوردة عند الحدود وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية عدد 80 بتاريخ 11/12/2005.

- 17- المرسوم التنفيذي رقم 06 / 306 المؤرخ في 10/09/2006 الذي يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الإقتصاديين و المستهلكين و البنود التعسفية، الجريدة الرسمية عدد 56 بتاريخ 11/09/2006، المعدل و لمتتم بالمرسوم 44/08 المؤرخ في 10/09/2008، الجريدة الرسمية عدد 07 بتاريخ 10/02/2008.
- 18- المرسوم التنفيذي رقم 06/306 المؤرخ في 10/09/2006 يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين المهنيين و المستهلكين والبنود التي تعتبر تعسفية ، الجريدة الرسمية عدد 56 بتاريخ 11/09/2006، المعدل و المتمم بالمرسوم رقم 44/08 المؤرخ في 03/02/2008، الجريدة الرسمية عدد 07 بتاريخ 10/02/2008.
- 19- المرسوم التنفيذي رقم 06 / 306 المؤرخ في 10/09/2006 الذي يحدد العناصر الأساسية للعقود المبرمة بين الأعوان الإقتصاديين و المستهلكين و البنود التعسفية، الجريدة الرسمية عدد 56 بتاريخ 11/09/2006، المعدل و لمتتم بالمرسوم 44/08 المؤرخ في 10/09/2008، الجريدة الرسمية عدد 07 بتاريخ 10/02/2008.
- 20- المرسوم التنفيذي 06/465 المؤرخ في 05/12/2006 المتعلق بتقييم المطابقة، الجريدة الرسمية 80 عدد بتاريخ 11/12/2006.
- 21- المرسوم التنفيذي رقم 07 / 390 ، المؤرخ في 12/12/2007 المحدد لشروط و كفاءات ممارسة نشاط تسويق السيارات الجديد ، الجريدة الرسمية عدد 78 بتاريخ، في 12/12/2007.
- 22- المرسوم التنفيذي رقم 09/65 المؤرخ في 07/02/2009 ، المتعلق بتحديد الكفاءات الخاصة المتعلقة بالإعلام حول الأسعار في بعض قطاعات النشاط أو بعض السلع و الخدمات المعينة ، الجريدة الرسمية عدد 10 بتاريخ 11/02/2009.
- 23- المرسوم التنفيذي 09/415 المؤرخ في 16/12/2009 المتضمن القانون الأساسي الخاص المطبق على العمال المنتمين إلى الأسلاك الخاصة للإدارة المكلفة بالتجار ، الجريدة الرسمية 75 بتاريخ 30/12/2009.

- 24- المرسوم التنفيذي رقم 09/11 المؤرخ في 20/01/2011 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية في وزارة التجارة وصلاحياتها وعملها ، الجريدة الرسمية عدد 4 بتاريخ 23/01/2011.
- 25- المرسوم التنفيذي 241/11 المؤرخ في 10/07/2011 يحدد تنظيم مجلس المنافسة و سيره، الجريدة الرسمية عدد 39 بتاريخ 13/07/2011.
- 26- المرسوم التنفيذي رقم 203/12 مؤرخ في 4/05/2012، يتعلق بالقواعد المطبقة في مجال أمن المنتجات، الجريدة الرسمية عدد 28 بتاريخ 09/06/2012.
- 27- المرسوم التنفيذي رقم 214/12 المؤرخ في 15/05/2012 يحدد شروط و كفايات استعمال المضافات الغذائية في المواد الغذائية الموجهة للاستهلاك البشري، الجريدة الرسمية عدد 30 بتاريخ 16/05/2012.
- 28- المرسوم التنفيذي رقم 355/12 المؤرخ في 02/10/2012، يحدد تشكيلة المجلس الوطني لحماية المستهلكين و إختصاصاته، الجريدة الرسمية عدد 56 بتاريخ 11/10/2012.
- 29- المرسوم التنفيذي رقم 372/13 المؤرخ في 26/09/2013، يحدد شروط و كفايات وضع ضمان السلع و الخدمات حيز التنفيذ الجريدة الرسمية عدد 49 بتاريخ 02/10/2013.
- 30- المرسوم التنفيذي رقم 328/13 المؤرخ في 26/09/2013 يحدد شروط و كفايات إعتناء المخابر قصد حماية المستهلك و قمع الغش ، الجريدة الرسمية عدد 49 بتاريخ 02/10/2013.
- 31- المرسوم التنفيذي رقم 13 / 378 الذي يحدد الشروط و الكفايات المتعلقة بإعلام المستهلك المؤرخ في 09/11/2013، الجريدة الرسمية عدد 58 بتاريخ 18/11/2013.
- 32- المرسوم التنفيذي رقم 153/14 المؤرخ في 30/04/2014 يحدد شروط فتح مخابر تجارب و تحليل الجودة و استغلالها ، الجريد الرسمية عدد 28 بتاريخ 14/05/2014.

- 33- المرسوم التنفيذي 366/14 المؤرخ في 2014/12/15 يحدد الشروط و الكيفيات المطبقة في مجال الملوثات المسموح بها في المواد الغذائية، الجريدة الرسمية عدد 74 بتاريخ 2014/12/25.
- 34- المرسوم التنفيذي رقم 114/15 المؤرخ في 2015/05/12. يتعلق بشروط وكيفية العروض في مجال القرض الإستهلاكي، الجريدة الرسمية عدد 24 بتاريخ 2015/05/13.
- 35- المرسوم التنفيذي رقم 66/16 المؤرخ في 2016/02/16 يحدد نموذج الوثيقة التي تقوم مقام الفاتورة وكذا الأعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها، الجريدة الرسمية عدد 10 بتاريخ 2016/02/22.

خ- القرارات الوزارية

- 1- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 1997/03/24 يتعلق بالمواصفات التقنية لوضع مستخلصات ماء جافيل رهن الاستهلاك وشروطها وكيفياتها، الجريدة الرسمية بتاريخ 1997/05/05.
- 2- قرار وزاري مشترك المؤرخ في 1999/11/21 يتعلق بدرجات الحرارة وأساليب الحفظ بواسطة التبريد والتجميد أو التجميد المكثف للمواد الغذائية، الجريدة الرسمية عدد 87 بتاريخ 1999/12/08.
- 3- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2004/03/27 ، يجعل منهج إحصاء مجموع الجراثيم في مسحوق الحليب و مصل الحليب إجباري، الجريدة الرسمية عدد 32 بتاريخ 2004/06/23.
- 4- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2005/01/23 ، يجعل منهج إحصاء السالمونيلا في الحليب و منتجات الحليب إجباري، الجريدة الرسمية عدد 42 بتاريخ 2005/06/15.
- 5- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2006/11/25 يجعل منهج تحديد كمية الكلور الفعال وابوكلوريت الصوديوم في ماء جافيل إجباريا، الجريدة الرسمية عدد 13 بتاريخ 2007/02/21.

- 6- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23/02/2012، يتضمن المصادقة على النظام التقني الجزائري الذي يحدد خصائص وشروط وكيفيات عرض المستحضرات الموجهة للرضع، الجريدة الرسمية عدد 49 بتاريخ في 09/09/2012.
- 7- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 04/08/2013، يجعل منهج تحديد المدة الدسمة في الحليب إجباري، الجريدة الرسمية عدد 74 بتاريخ 25/12/2014.
- 8- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27/08/2013، يجعل منهج تحديد نسبة الأزوت في الحليب إجباري، الجريدة الرسمية عدد 75 بتاريخ 28/12/2014.
- 9- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 31/05/2013، يجعل منهج تحديد نسبة الكلور في منتجات مشتقات الخضر إجباري، الجريدة الرسمية عدد 49 بتاريخ 02/10/2013.
- 10- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 20/02/2014 يعدل القرار المؤرخ 17/10/1999 و المتعلق بمواصفات مسحوق الحليب الصناعي و شروط عرضه و حيازته و استعماله و تسويقه و كيفيات ذلك، الجريدة الرسمية عدد 34 بتاريخ في 06/06/2014.
- 11- قرار المؤرخ في 12/11/2014 يحدد نموذج شهادة الضمان، الجريدة الرسمية عدد 16 بتاريخ 01/04/2015.
- 12- قرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14/12/2014 يحدد مدة الضمان حسب طبيعة السلعة، جريدة الرسمية عدد 03 بتاريخ 27/01/2015.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Les ouvrages

- 1- Didier FERRIER, La protection des consommateurs, Dalloz, Paris, 1996.**

2-GUYON YVES, Droit des affaires, tome1, 8ème édition, Economica, Paris, 1994.

3- Letourneau Philipe .La responsabilité vendeurs et fabricants .Daloz . paris .1997.